المحاضرة الخامسة عشر

التجارة الدولية وسعر الصرف وميزان المدفوعات

مقدمة :

تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث.

يدرس الاقتصاد الدولي التبادل التجاري لأحد الدول مع باقي دول العالم من خلال مبادلات السلع والخدمات وحركة رأس المال ودراسة الطرق التي تؤثر من خلالها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل القومي والاستخدام والنمو الاقتصادي.

أنماط واتجاهات التجارة الدولية :

إن جميع الأقطار ، سواء كانت متقدمة أو نامية ، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.

١- تجارة السلع :

تضم تجارة السلع كل من الصادرات والواردات السلعية للقطر .الصادرات السلعية فيه ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يباع للمستهلكين والمنتجين في الأقطار الأخرى .أما الواردات السلعية فتتكون من السلع الاستهلاكية والإنتاجية الوسيطة التي يعجز الاقتصاد عن إنتاجها بكفاءة محلياً ، فيتم شرائها من أقطار أخرى.

٢- تجارة الخدمات :

تمثل تجارة الخدمات الجزء الأكبر من صادرات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة ، مثل خدمات التأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والاستشارية والسياحة وغيرها ، إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات ، وخاصة السياحة وخدمات العمالة ، من الأقطار النامية. تشكل تجارة الخدمات متمثلة فى إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر ، والمغرب ، ولبنان ، والأردن ، وتركيا والفلبين والهند وغيرها.

مبررات قيام التجارة الدولية :

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى .في الواقع إن من الصعب بالنسبة لأي قطر ، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية ، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى بتكلفة أقل. لقد أدى التخصص الدولي ، أو تركيز كل قطر على إنتاج السلع التي يمتاز بإنتاجها عن الأقطار الأخرى بتكاليف أقل نسبياً إلى زيادة الإنتاج الكلي للعالم وتصدير الفائض عن الحاجة المحلية إلى الأقطار الأخرى ، لقاء الحصول على السلع الأخرى التي يحتاجها.

قانون الميزة المطلقة :

إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة الذي جاء به آدم سمث (Adam Smith) ، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار .حيث تقوم التجارة بين الأقطار ، على أساس هذا المبدأ ، عندما يكون بإمكان كل قطر ، بسبب اختلاف ظروف الإنتاج أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر الآخر.

بناء على مبدأ الميزة المطلقة أصبحت كثير من الدول تشتهر بإنتاج وتصدير بعض السلع بتكلفة قليلة فمثلا الشاي ينتج في سيلان بتكلفة أقل مما لو حاولت كثير من الدول إنتاجه محلياً .كذلك الحال بالنسبة لإنتاج سلع الأخرى كالسيارات من اليابان أو ألمانيا والأجهزة الكهربائية المنزلية من كوريا الجنوبية ، والعطور من فرنسا ، والتوابل من الهند ، والبن من البرازيل ، والأخشاب من كندا.

وسائل حماية التجارة :

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة ، ومن أبرزها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم ، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للاستجابة لأذواق المستهلكين ، فإن الكثير من الأقطار النامية ، وحتى بعض الأقطار المتقدمة ما زالت تمارس وسائل عديدة تتسبب في إعاقة حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية . ومن أبرز وسائل الحماية التي درجت الدول على تطبيقها ما يلي :

– التعريفة الجمركية :

يقصد بالتعريفة الجمركية الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات . تفرض هذه الرسوم في شكل ضريبة على كل وحدة من السلعة المستوردة أو على قيمة السلعة. تقوم التعريفة الجمركية بعدة وظائف فهي وسيلة إلى حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية ، والأهم أنها تمثل مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية.

– نظام الحصص :

يقصد بنظام الحصص تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة . وفي حالات أخرى يتم وضع حد أعلى من أرصدة العملات الصعبة التي يمكن إنفاقها على استيراد بعض السلع الكمالية وذلك بغرض تخصيص نسبة أكبر من العملات الصعبة المتوفرة لاستيراد السلع الإنتاجية (مصانع وآلات ومعدات) وبعض السلع الاستهلاكية الضرورية ، خاصة الغذاء والدواء.

النظريات التي تبرر الحماية :

هنالك عدد كبير من النظريات التي تبرر الحماية ولكن نورد هنا أشهرها :

– نظرية الصناعة الناشئة (Industry–Infant) :

بما أن الصناعة الناشئة تكون غير مكتملة التطور فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية من حيث الجودة والأسعار لذا تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة عن طريق فرض الرسوم الجمركية العالية ، أو بتطبيق نظام الحصص للحد من تدفق الواردات من السلع الأجنبية المماثلة . ويفترض أن تكون سياسة مؤقتة لحين اكتمال تتطور هذه الصناعات الناشئة من حيث الكفاءة الإنتاجية (التكلفة) والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية السوق المحلية.

– نظرية الإغراق (Dumping) :

يحدث الإغراق عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار تقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي في هذه الأسواق وإزاحة منافسيها المحليين ، وبعد أن تنفرد هذه المنشأة بالسوق تقوم بزيادة أسعار منتجاتها باستغلال قوتها الاحتكارية . لذلك ، تعتبر سياسة الإغراق أحد المبررات لحماية الصناعة المحلية من خلال فرض الرسوم الجمركية على منتجات هذه المنشآت حماية للصناعات الوطنية.

ميزان المدفوعات :

يوجز ميزان المدفوعات نتائج المعاملات الاقتصادية الدولية للقطر ، وذلك برصد وتبويب المعاملات المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الخارج ، وتلك المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الداخل. ويمكن تعريف ميزان المدفوعات ، بأنه عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

مكونات ميزان المدفوعات :

– أولاً : الحساب الجاري (Current Account) :

يشتمل الحساب الجاري على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات ، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية . وتسمى تجارة السلع بالتجارة المنظورة ، أي السلع التي تمر عبر الحدود السياسية للقطر وتسجل في الدوائر الرسمية للجمارك.

أما تجارة الخدمات فتسمى بالتجارة غير المنظورة ، وتشمل خدمات النقل ، السياحة ، خدمات البنوك وشركات التأمين والنفقات والإيرادات الحكومية في الخارج وتحويلات العمالة الوطنية العاملة بالخارج وكذلك تحويلات العمالة الأجنبية العاملة داخل الدولة.

– ثانياً : حساب رأس المال (Capital Account) :

يشتمل حساب رأس المال على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل .ويشمل هذا الحساب كذلك على عمليات التغير في الموجودات (الاستثمارات) الأجنبية للقطر المعني والالتزامات الأجنبية المترتبة عليه.

توازن ميزان المدفوعات :

وتعزى فكرة ضرورة توازن ميزان المدفوعات إلى أنه لا يمكن لأي قطر أن يستورد أكثر من صادراته ، إلا إذا كان ذلك على حساب انخفاض احتياطاته من العملات الاجنبية أو الاقتراض أو الحصول على المنح من الخارج.

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات :

لما كان اختلال التوازن (Imbalance) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات ، لذلك لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج ، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج. يوجد عدد من الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق هذا التوازن نورد منها :

أولاً : أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة.

ثانياً : وسائل السيطرة الحكومية.

ونأتي الآن لتحليل أثر كل من هاتين الوسيلتين على ميزان المدفوعات ومدى فاعلية كل منها في تحقيق التوازن.

– أولاً : أسعار الصرف حرة :

يتحدد سوق الصرف في هذه الحالة بآلية العرض والطلب هي التي تحدد سعر العملة كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى . فالتغيرات في سعر صرف العملة هي نتيجة للتقلبات في عرض العملة والطلب عليها في سوق الصرف العالمي . أما عملية تحقيق التوازن بواسطة أسعار الصرف الحرة فتتم عن طريق تأثيراتها على الصادرات والواردات. ولنأخذ المثال التالي:

تؤدي زيادة واردات اليابان مثلا من السلع الأمريكية إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي ، وبالتالي ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للين الياباني . وسيؤدي ذلك إلى انخفاض واردات اليابان من الولايات المتحدة ، بسبب ارتفاع اسعار السلع الامريكية مقومة بالين ، وكذلك زيادة واردات الولايات المتحدة من اليابان ، بسبب انخفاض أسعار السلع اليابانية مقوّمة بالدولار الأمريكي ، إلى أن يتم إعادة التوازن في ميزان المدفوعات في الدولتين.

– ثانياً : وسائل السيطرة الحكومية :

تقتصر وسيلة سعر الصرف الحر لمعالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على آلية السوق الحرة .ونأتي الآن لبحث وسيلة أخرى مختلفة تماماً وهي فرض السيطرة الحكومية المباشرة على المبادلات الدولية .ويمكن تقسيم وسائل السيطرة الحكومية إلى مجموعتين هما :

١– وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي أو ما يعرف بالرقابة على النقد الأجنبي.

٢– وسائل السيطرة التجارية.

أما بالنسبة لوسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي فتحدد الحكومة أسعار اً متباينة لبيع وشراء العملات الأجنبية وفق اً لأولويات أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

وتسمى هذه السياسة بنظام أسعار الصرف المتعدد (Multiple Foreign Exchange System) حيث يقوم البنك المركزي بفرض أسعار عالية بالنسبة لبعض العملات الأجنبية المطلوبة لاستيراد السلع غير الضرورية (الكمالية) ، بينما يفرض أسعار اً منخفضة لاستيراد السلع الضرورية ، كالمواد الأولية والمعدات الرأسمالية.

أما بالنسبة للرقابة على التجارة الخارجية ، فيمكن للحكومة أن تستخدم سياسات وإجراءات تجارية معينة بهدف معالجة العجز في ميزان المدفوعات .وتتخذ هذه السياسات والإجراءات أشكالا عديدة :

١– التعريفة الجمركية.

٢– نظام الحصص لتحديد الواردات.

٣– فرض ضرائب خاصة على تحويلات رؤوس الأموال والسفر إلى الخارج لأغراض السياحة.

في جانب الصادرات يمكن للحكومة أن تتبنى سياسات تستهدف تشجيع الصادرات ، كمنح الإعانات للصناعات التصديرية وإعفائها من الضرائب لفترة معينة ... الخ.

وأخير اً ، تجدر الإشارة إلى أن معظم الأقطار النامية تجد نفسها مضطرة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة والممكنة من أجل ترشيد استخدام احتياطياتها المحدودة من العملات الصعبة ، وتخصيص المتاح منها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب أولويات محددة بما ينسجم وتحقيق أهدافها الإنمائية.